



ضغوط دولية
تربك خطط نتنياهو
لـ«ضم» الضفة

كاص 2



إلهام علي
ممثلة سعودية
في مسلسلات مثيرة للجدل

كاص 12



الكاظمي يخسر الجولة
الأولى من معركة كسر
العظم مع الميليشيات

كاص 3



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2020/07/02

11 ذو القعدة 1441

السنة 43 العدد 11749

Thursday 02/07/2020

43rd Year, Issue 11749

العرب

فرنسا تنسحب من عملية للناتو احتجاجا على «الإمبريالية التركية»

تراشق دبلوماسي بين أنقرة وباريس وحديث عن «نهاية الناتو بلا تركيا»

الرئيس التونسي يقاوم ضغوطا خارجية لتعديل موقفه من ليبيا

تونس - أظهر لقاء جمع وزير الخارجية التونسي نور الدين الري بسفيري الولايات المتحدة في تونس وليبيا وجود تحركات ومساع تدفع إلى تعديل موقف تونس من الملف الليبي، وهو موقف بدأ أقرب إلى الرؤية الفرنسية بعد التصريحات التي أطلقها الرئيس التونسي قيس سعيد خلال زيارته لباريس ودعا فيها إلى ضرورة وقف إطلاق النار وإجراء انتخابات تجدد الشرعية.

وكان الرئيس التونسي قد قال «السلطة القائمة في ليبيا تقوم على الشرعية الدولية، وهي شرعية مؤقتة لا يمكن أن تستمر ويجب أن تحل محلها شرعية جديدة وشرعية تنبع من إرادة الشعب الليبي» الأمر الذي ينزع «الشرعية» عن حكومة الوفاق المدعومة من تركيا والولايات المتحدة.

وبحث وزير الخارجية التونسي، الثلاثاء، آخر مستجدات الأزمة الليبية، مع سفير الولايات المتحدة بتونس دونالد بلوم، وسفيرها بليبيا ريتشارد نورلاند، وفق بيان لوزارة الخارجية التونسية.

وقال البيان إن «المحادثة تطرقت إلى مستجدات الأوضاع في ليبيا والجهود الهادفة للدفع في اتجاه التسوية السياسية الشاملة للأزمة في هذا البلد الشقيق».

وأضاف أنه «جرى تبادل وجهات النظر بخصوص المساعي الرامية للتوصل إلى اتفاق نهائي وشامل لوقف إطلاق النار في ليبيا».

وعارضت تونس في تصريحات سابقة للرئيس قيس سعيد التدخلات الخارجية في الملف الليبي، رافضة أي وجود أجنبي على أراضيها يمكن أن يستفيد منه طرف لتحقيق أجندته، وهو ما اعتبر موقفا ضد التدخل التركي.



نور الدين الري

الدبلوماسية التونسية
تعمل للحفاظ على
استقرار ليبيا والمنطقة

وفيما بدأت تركيا بغرض اتفاقيات اقتصادية على حكومة الوفاق، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهمة إعادة بناء وزارة الداخلية في طرابلس وسط تساؤلات بشأن سماح واشنطن بإعادة تأهيل الميليشيات المقاتلة وضمتها إلى جهاز رسمي ليبي بالرغم من تعارضها مع إستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. ويتساءل مراقبون عن المهمة التي يطلب من تونس أن تتولاها في الملف الليبي، وهي تعارض مع مواقف الرئيس قيس سعيد، وهل الأمر يتعلق بوجود أمني أجنبي على الأراضي التونسية، أم يتعلق باحتضان فعاليات أو لقاءات لترتيب الوضع في ليبيا بما يخدم حلف الإسلاميين والأقرب الذي يلقى الدعم من الولايات المتحدة؟

وتسارعت التحركات نحو تونس بالرغم من أن الوضع في غرب ليبيا، أي المنطقة القريبة من تونس، خسم عسكريا لفائدة تركيا وحكومة الوفاق، وهو ما لم يفعله في عز عملية تحرير طرابلس التي كان يتولاهم الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وكانت «الوفائق» وقتها تحتاج إلى مثل هذه التحركات.

وكان الرئيس التونسي قد قطع الطريق على راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة، الذي وطف صفته رئيسا للبرلمان في محاولة دفع الموقف التونسي نحو الحلف التركي.



تركيا تسمع هدير حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديغول في المتوسط

وهو الأمر الذي تعتبره اليونان انتهاكا لمصالحها في المتوسط، وازدادت حدة التوتر مع تلويع تركيا بإشعال حرب وسط ليبيا بهدف السيطرة على سرت والموارد النفطية.

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان الأربعاء إن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي سيجمعون في الثالث عشر من يوليو لبحث موضوع تركيا، مشيرا إلى إمكانية بحث فرض عقوبات جديدة على أنقرة.

وأضاف لو دريان أمام جلسة في البرلمان «بناء على طلبنا سيُعقد اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في الثالث عشر من يوليو لبحث مسألة تركيا على وجه التحديد... فرض الاتحاد الأوروبي بالفعل عقوبات على تركيا بسبب قيامها بالتفقيب في المنطقة الاقتصادية لقبرص. ربما يجري النظر في فرض عقوبات أخرى».

وبالإضافة إلى تهديد المصالح الاقتصادية لأوروبا يهدد النفوذ التركي المتصاعد الأمن الأوروبي بسبب إرسال أنقرة لآلاف المرتزقة السوريين من بينهم عناصر متطرفة من جهة النصرة وتنظيم داعش، وسط مخاوف من تكرار سيناريو ابتزاز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لأوروبا بالمهاجرين بعد

وصف حلف شمال الأطلسي بـ«الميت سريريا»، وهو التصريح الذي يثير الكهنتات بشأن مستقبل الحلف في ظل الصراعات المتصاعدة بين أعضائه وخاصة فرنسا وتركيا.

ولا يبدو أي من الطرفين بصدد التراجع خصوصا وأن فرنسا تعبر عن قلق أوروبي وإقليمي بينما تتصرف تركيا على أساس توفر ضوء أخضر أميركي لها في شرق المتوسط وفي ليبيا حتى على حساب الحلفاء الأوروبيين التقليديين.

وفي ظل هذه التطورات يبدو واضحا أن فرنسا باتت مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن الناتو مشروع أميركي وأن مصالح أوروبا هي آخر اهتماماته، وهو ما يعيد إلى الواجهة مشروعا فرنسيا قديما بشأن إنشاء ناتو أوروبي.

وينظر إلى التدخل العسكري التركي في ليبيا على أنه واجهة أميركية للتصدي لفرنسا أولا ولروسيا بدرجة أقل اللتين تدعمان الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في حربه على الإرهاب.

وبدأ التوتر الفرنسي التركي منذ توقيع أنقرة لاتفاقية تقسيم مناطق النفوذ والمصالح في البحر المتوسط مع حكومة طرابلس (حكومة الوفاق)

باريس - صدقت فرنسا وتركيا حدة المواجهة بينهما بعد أن أعلنت باريس عن انسحاب من عملية للناتو احتجاجا على «الإمبريالية التركية» في الوقت الذي ردت فيه أنقرة بالقول إن «لنا ناتو من دون تركيا».

وأعلنت وزارة الجيوش الفرنسية الأربعاء أن فرنسا قررت الانسحاب مؤقتا من عملية للأمن البحري لحلف شمال الأطلسي في البحر المتوسط نتيجة خلافات مع تركيا مستمرة منذ أشهر بسبب النزاع في ليبيا على وجه الخصوص.

وقالت الوزارة الفرنسية مستهدفة تركيا بالتحديد «لا يبدو لنا أمرا سليما الإبقاء على وسائل في عملية يفترض أن تكون من مهامها العديدة السيطرة على الحظر مع حلفاء لا يحترمونه»، في إشارة واضحة إلى تركيا العضو، مع فرنسا، في حلف شمال الأطلسي.

وتشترط فرنسا تحقيق أربعة مطالب بينها أن «يؤكد الحلفاء رسميا على تمسكهم والتزامهم باحترام الحظر» على الأسلحة في ليبيا. كما تريد وضع آلية أكثر دقة لفض النزاعات داخل الحلف الأطلسي.

وكانت باريس اتهمت قبل نحو أسبوعين سفنا تركية بالقيام بعمل «عدواني» ضد سفينة فرنسية في البحر المتوسط، ودعت حلف شمال الأطلسي إلى التعامل مع «تصرفات أنقرة العدائية».

وجاء الاعتداء التركي على السفينة الفرنسية بينما كانت تحاول إيقاف سفينة تركية محملة بالأسلحة إلى الميليشيات الليبية في إطار مهمة «إيريني» الأوروبية التي تهدف إلى وضع حد لانتهاك القرار الدولي حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا.

ودفع الاعتداء التركي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى إعادة



جان إيف لو دريان وزير خارجية الاتحاد سيبحثون فرض عقوبات جديدة على تركيا

إسماعيل حقي موسى حلف شمال الأطلسي بلا تركيا سيغني أليا نهاية الحلف

تخبط داخل حكومة دياب بعد اعتراف وزيرة الدفاع بإقبال المجتمع الدولي أبوابه في وجه لبنان

بيروت - اعترف أحد الوزراء البارزين، للمرة الأولى منذ تشكيل الحكومة اللبنانية الحالية برئاسة حسان دياب، بأن «المجتمع الدولي مقل في وجهنا».

وجاء الاعتراف على لسان نائبة رئيس الحكومة ووزيرة الدفاع زينة عكر عدرا (ارتوذكسية متزوجة من سني) التي التقت مجموعة من الصحافيين تحدثت إليهم عن الوضع الراهن في لبنان.

واعتبرت مصادر سياسية أن كلام وزيرة الدفاع، التي تداوم في معظم الأحيان في السراي الحكومي حيث رئيس مجلس الوزراء، عكس حالة من

عون وحزب الله في الوقت ذاته تعود إلى رفض سعد الحريري قبول تشكيل حكومة جديدة إلا في ظل شروط ليس مستعدا للتراجع عنها.

وأوضحت المصادر أن هذه الشروط ليست مقبولة، على الأقل إلى حد الآن، من ميشال عون وصهره جبران باسيل، خصوصا من حزب الله المصر على أن يمثل في أي حكومة لبنانية.

في غضون ذلك عبّر وزير خارجية فرنسا عن قلق بلاده أمس الأربعاء تجاه الأزمة في لبنان وقال إن السخط الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تصاعد العنف.

وقال جان إيف لو دريان أمام جلسة في البرلمان «الوضع ينذر بالخطر في ظل وجود أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية وإنسانية تتفاقم الآن بفعل مخاطر جائحة فيروس كورونا».

وطالب الحكومة اللبنانية بتنفيذ إصلاحات حتى يتسنى للمجتمع الدولي مد يد المساعدة.

زينة عكر القوي الخارجية تتذرع بالإصلاحات كي تبرر وقف المساعدات